هذا مكابرة ظاهرة يتنفر عنها العقل وح يكون نسبة حجمه الى نسبة حجم ذلك الجسم المتناهي الاجزاء
الى حجم سائر الاجسام المتناهية المقادير المركبة من اجزاء غير متناهية نسبة متناه القدر
الى متناه القدر بالضرورة لكن ازدياد الحجم بازدياد التاليف والنظم والا لم يكن التاليف
والنظم مفيدا للمقدار اصلا واذا كان ازدياد الحجم بحسب ازدياد التاليف كان نسبة
مقدار هذا الجسم المتناهي الاجزاء الى جسم آخر كنسبة آحاده الى آحاده ضرورة فلو كان
جسم متناه القدر قيد به تنبيها على ان الجسم لا بد وان يكون متناهيا وان كانت اجزاؤه غير متناهية
من اجزاء غير متناهية لكانت نسبة الآحاد المتناهية الى آحاد الجسم المتناهي الاجزاء الى
الآحاد الغير المتناهية الى آحاد الجسم الغير المتناهي الاجزاء كنسبة متناه الى متناه لما علم
من ان نسبة الآحاد الى الآحاد كنسبة المقدار الى المقدار لكن نسبة المقدار الى المقدار
نسبة متناه الى متناه لما تقدم فنسبة الآحاد الى الآحاد كذلك هذا خلف ولانه لو تركب الجسم
من اجزاء غير متناهية لامتنع قطع المسافة لتوقفه على قطع اجزائها بالضرورة وقطع كل
جزء مسبوق بقطع ما قبله لان المتحرك ما لم يقطع نصف المسافة لم يقطع مجموعها وما لم يقطع
نصف نصفها لم يقطع نصفها وهلم جرا فيكون قطعه في زمان غير متناه وح يمتنع قطعها
اذ انقضاء غير المتناهي مح واذا ثبت انه لا يجوز تركب الجسم من اجزاء غير متناهية ثه
ثبت انه مركب من اجزاء متناهية لا تنقسم فظهر منه بطلان مذهب النظام ولقايل ان يقول
لا نم ان القطع ح يحصل في زمان غير متناه بل في زمان متناه مؤلف مما لا يتناهى اذ الزمان
مطابق للمسافة والحركة وانقضاء مثل هذا الزمان غير ممتنع لان كل زمان مؤلف مما لا يتناهى
ح اقول لو كان الزمان مركبا من اجزاء غير متناهية امتنع انقضاؤه لان انقضاء الكل

يتوقف

يتوقف على انقضاء النصف وانقضاء النصف يتوقف على انقضاء نصف النصف وهلم جرا
وايضا هذه حجة ثانية لمذهب المتكلمين النقطة موجودة بالاتفاق وهي لا تقبل القسمة
فلو كان الجوهر كما هو عندنا حاصلا لما وجد وجود جوهر ذي وضع لا يقبل القسمة ولو
كانت عرضا لم ينقسم محلها والا انقسمت بانقسامه ايضا اذ انقسام المحل يوجب انقسام
الحال قيل عليه لا نم ان النقطة موجودة والاتفاق ممنوع فانها عند اكثر المحققين من الامور
الاعتبارية الموهومة التي لا تحقق لها خارجا وان سلم فلا نم انها تنقسم بانقسام المحل وانما
يلزم ان لو كان الحلول حلول السرياني لكنه ممنوع وايضا هذه حجة ثالثة للمتكلم فالحركة الحاضرة
غير منقسمة والا لما كان الكل حاضرا ضرورة ان اجزاء الحركة لا تجتمع معا في الوجود
فلا ينقسم ما هي فيه والا يلزم من انقسامه انقسام الحركة الحاضرة لان الحركة في احد الجزئين
جزء الحركة في الجزئين حينئذ فثبت ان في الاجسام ما لا يقبل القسمة لا يقال الحركة ليست الا الماضي و
والمستقبل ح اما الحال فهو نهاية الماضي وبداية المستقبل وكلاهما معدومان فلا يلزم ما ذكرتم
لانه يوجب ان لا يوجد الحركة اصلا لانها على ما ذكرتم اما الماضي او المستقبل وكلاهما
معدومان في الحال فان قلت انما يلزم ان لا يوجد حركة اصلا على تقدير عدم الحال لو كان الماضي
والمستقبل معدومين مطلقا وليس كذلك لان عدمها انما هو في الحال ولا يلزم من العدم
في الحال العدم مطلقا قلت فعلى هذا يلزم وجود الحال لان الماضي اذا لم يكن موجودا في الحال
فان لم يكن له وجود اصلا كان معدوما مطلقا وان كان له وجود فعند وجوده لا يقال له ماض
وظاهر انه ليس بمستقبل فيكون حالا وكذا الكلام في المستقبل احتج الحكماء على نفي الجوهر الفرد
بوجوه الاول ان كل متحيز فيمينه غير يساره والوجه المضيء منه اذا اشرقت الشمس

Copyright © King Saud University